ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Cross-border Terrorist Groups and their Impact on National Security in Iraq

Dr: Murtadha Ahmed Qaisi

Assistant Lecturer .Omar Dhahir Matar

College of Political Science

* *Corresponding author: E-mail* : Murtadha73@tu.edu.iq
07701830624

***Keywords*:**
Terrorist groups,
National Security,
Security implications
Internal security obstacles,
External security obstacles

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	15 July 2023
Received in revised form	25 July 2023
Accepted	13 Aug 2023
Final Proofreading	25 Dec 2023
Available online	30 Dec 2023

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The national security of a country relies on a collection of accessible and efficiently used components, including political, technological, economic, and military aspects. Collectively, they embody components that harmonize with one another to guarantee the safeguarding of the state's security. Enhancing the efficiency of these skills is the paramount and adequate approach to construct and reinforce national security. Due to the dynamic and evolving strategic landscape at the local, regional, and international levels, the growing influence of globalization, the erosion of national sovereignty resulting from advancements in information technology and communication, the diminishing significance of borders between nations, and the escalating problem of cross-border terrorism and its repercussions, it is clear that conflicts and disputes have become more prevalent. These conflicts occur at different levels, ranging from local to international, and have wide-ranging consequences in terms of ideology, politics, economics, culture, military affairs, ethnicity, nationality, and race. As a result, societies find themselves in a state of disorder. This has resulted in rapid development in multiple areas and levels, leading to the emergence of numerous unconventional challenges and threats. As a result, decision-makers have been compelled to develop a strategy that ensures national security through unconventional methods.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.12.2.2023.09

الجماعات الارهابية عابرة الحدود وتأثيرها على الأمن الوطني في العراق

أ.د. مرتضى أحمد خضر/ جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

م.م. عمر ظاهر مطر/ جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

الخلاصة:

يرتكز الأمن الوطني لأية دولة على مجموعة من العناصر المتوفرة والمتاحة والموظفة توظيفاً أمثل سواء أكانت سياسية أو تقنية، اقتصادية أم عسكرية، وهي بمجموعها تمثل عناصر تكمل بعضها البعض من أجل ضمان الأمن الوطني للدولة، والارتقاء بأداء هذه القدرات يمثل السبيل الأهم والكفيل لبناء وتدعيم الأمن الوطني لدولة ما، في ضوء تغير البيئة الاستراتيجية المحلية والإقليمية والدولية، وتنامي آفاق

العولمة وتآكل السيادة الوطنية للدول مع تطور ثورة المعلومات ووسائل الاتصال، وتلاشي الحدود بين الدول والتواصل اللامتناهي في عصر الفضاءات المفتوحة، وتنامي ظاهرة الإرهاب العابر للحدود وما ينتج عنها من تداعيات تمثل أوضحها بتصاعد الصراعات والنزاعات بمستوياتها المحلية والإقليمية والدولية، وتداعياتها الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والأثنية والوطنية والعرقية، جعلت المجتمعات تعيش حالة من الفوضى، مع التطور السريع في كل الاتجاهات والمستويات، الأمر الذي رتب تبلور العديد من التحديات والتهديدات غير التقليدية التي فرضت على صانعي القرار صياغة استراتيجية تضمن وسائل غير تقليدية من أجل ضمان الأمن الوطني.

الكلمات المفتاحية : الجماعات الإرهابية، الأمن القومي، التأثيرات الأمنية، المعوقات الأمنية الداخلية ، المعوقات الأمنية الخارجية.

مقدمة:

مثل انهيار نظام القطبية الثنائية, واستفراد الولايات المتحدة كقوة عالمية لا منافس لها على الصعيد الواقعي العملي، تطور في احتمالية تفكك دول وانهيار أنظمة سياسية، وقد شهدت دول العالم الإسلامي والعربي بشكل خاص الضربة الأعنف لهذا التحول لأسباب عديدة اولها استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي, المستديم والذي تفردت به المنطقة العربية دون غيرها من باقي دول العالم, وهو وجود كيان لقيط قوي ومعادي غير معترف به من المحيط العربي، مع وجود منظومة تحديات باتت تفرض نفسها على مقاربة الأمن في العراق، ومن بين هذه التحديات، تبرز ظاهرة نشوء وتضخم بعض الجماعات المسلحة، المتمرسة خلف رايات قومية، دينية، أو قبلية، أو جهوية والتي دأبت الولايات المتحدة على الانحياز الكامل لها في الصراع مع الدول أو تزويدها بالتوافق مع الدول الغربية بمقومات التفوق على الجيوش العربية, مما اربك الثقة الشعبية بهذه الجيوش وفسح المجال لنمو مشروع ما يسمى بالمقاومة.

إن الواقع الجديد وضع منظومة (الدولة) في احراج أمام الفكر المتطرف, خصوصا وأن كيان (الدولة) هو نتاج احتلال غربي جاء نتيجة الاندماج بين العقلانية البرجوازية والرومانسية الوطنية, مما ادى الى طغيان الفكر الأصولي المسيس, ونتجت عنها التدخلات العسكرية الأمريكية العنيفة وغير المبررة دوليا في العراق وقبلها افغانستان, مما ادى الى اتساع النطاق للجماعات المسلحة لمقاتلة القوى المحتلة والفئات المحلية المتعاونة معها، بعد عجز تلك الدول أن تكون بديلا حضاريا موحدا عادلا لأبناء الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية او العشائرية, وهذا الضعف ادى الى خلق معضلات تمرد ما يسمى بالأقليات وحملها للسلاح في مواجهة الوضع السياسي, وقد ساهمت بعض سياسات الحكومات في استعصاء كيان الدولة وعدم القدرة على طرح البديل القانوني أو الحضاري كانتماء بديلا عن الانتماءات الاخرى كالوطنية والعشيرة والطائفة الدينية, وذلك لتبني الطبقة السياسية

نهج التمركز (المناطقي ، العشائري ، الوطني) مما احدث شرخا بين (المواطن) والدولة وخلق شعورا بالاغتراب عن هذا الكيان المسمى ب(الدولة) والبحث عن التعويض في حميمية العلاقة مع البنى القرابية الممثلة بالعشيرة والطائفة وتسييس هذه العلاقة الى حد حمل السلاح والقتال تحت رايتها بدافع وحماس يفوق غيرته ودفاعه عن الدولة وعلى صعيد الحركات والمنظمات المسلحة الخارجية التي اتخذت من البيئة المحلية حاضنة لها, وبرزت حركات الجهاد المسلحة للاحتلال الأمريكي للعراق وتعمد فتح الحدود لما يسمى (الجهاديين المغرر بهم) للدخول الى الأراضي العراقية وتحويل العراق الى ساحة صراع بين الولايات المتحدة ومن تسميهم امريكا بـ(الإرهابيين العالميين), وقاد هذا الصراع المنطقة إلى الذروة من الاقتتال ابان تصاعد الأزمة السورية وسقوط مدينة الموصل واستعادة المدن والأراضي من سيطرة (تنظيم داعش الارهابي).

ومن التنظيمات المسلحة عابرة الحدود والتي استقرت في شمال العراق حزب العمال الكردستاني PKK وهو من المنظمات التي أنشأت في العراق قواعد مسلحة كبيرة لمهاجمة دول الجوار والداخل العراقي.

أولاً : اشكالية البحث

تدور مشكلة البحث حول طبيعة تأثير التنظيمات المسلحة من خارج الحدود على الأمن الوطني للعراق خاصة في المحافظات الشمالية والمناطق المتنازع عليها، لاسيما بعد دحر (تنظيم داعش الارهابي) من قبل القوات العراقية، لذلك كان لابد من تحديد آليات التوجه الأمني العراقي، بعد تصاعد الاضطراب المزمن في التعامل مع المتغيرات الاقليمية والسيادية وعدم وجود ثبات نسبي لتوجه الاحزاب في جعل قضية العراق الأمنية والسيادية في مقدمة أولويات عمل الحكومة المركزية.

ثانياً: اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونها تعالج مسألة هامة انطلاقا من أهمية تناول المسار السياسي والأمني للعراق والذي يمكن من خلاله تحديد سبل التواصل وتحقيق أمنه وضمان الحدود والحاجات الأساسية له، وفي ضوء تعدد الأساليب والوسائل التي يمكن اتباعها للوصول إلى الأهداف في ظل امكانيات الدولة وقدرتها على التأثير، فالعراق لم يكن في يوم ما عاجز عن التصدي إلى التنظيمات الارهابية العابرة لحدوده الدولية.

وتتلخص أهمية البحث النظرية والتطبيقية في ثلاث نقاط رئيسه هي:

1. عدم استقرار الوضع الدولي بعد انتهاء نظام القطبين, سيقود الى المزيد من التداعيات التي قد تصيب الدول ذات البنية السياسية الضعيفة بالصميم, ويؤدي الى بروز العامل العنفي الخارجي والداخلي في محاولات الدول والفئات المتصارعة على النفوذ, مما سيعيد الى الواجهة, المشاهد الفائتة لأوضاع

الساحة الدولية في الزمن الفاصل بين موت نظام وولادة نظام دولي جديد, وما ترافقه من ارهاصات مليئة بالحروب والدماء والحرائق.

2. ضرورات التمييز بين المقاومة الشرعية وبين الإرهاب الذي ارتفعت حدة نبرتها في المحافل الدولية.
3. مثل احتلال العراق عام 2003 الشرارة التي ادت الى الصراع وتكاثر التنظيمات والميلشيات المسلحة التي تعمل من خارج الحدود, والذي مثل بؤرة رئيسية لهذا الصراع على حساب سيادته الوطنية وثرواته الاقتصادية وأمنه المجتمعي.

ثالثاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من حقيقة مفادها أن سيطرة الدولة كلما تماسكت كلما كانت السيطرة السيادية والامنية أقوى, وأن ضعف سيطرة الدولة يقود بشكل طبيعي إلى ولادة قوى مسلحة داخلية تُنازع هيبتها على مجالها الحيوي والدستوري، إضافة الى إن الحالة العراقية الخاصة بعدم استقرار العلاقة بين المركز والإقليم والذي ادى بدوره إلى تغلغل قوى مسلحة اجنبية(متطرفة).

رابعاً: منهج البحث:

نظراً للطبيعة المركبة والمتداخلة لهذه البحث، لذا فإنه يقوم على فكرة التكامل المنهجي، بما يعنيه ذلك استخدام أكثر من (منهج أو اقتراب أو مدخل للدراسة والتحليل)، تستخدمه البحث بما يتناسب اهدافها:

1. **منهج دراسة الحالة:** وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات عن التنظيمات المسلحة، بهدف البحث التحليلية ودراسة الظواهر والمتغيرات المحيطة بهذه الحالة.
2. المنهج الوصفي: الدراسات الوصفية ترمي إلى وضع تصور دقيق لخصائص هذه الظاهرة موضوع الدارسة لأن الوصف ركن من أركان البحث العلمي ومنهج من مناهجه المستخدمة في البحوث للوصول إلى نتائج علمية يعتمد عليها، ولابد للباحث أن يحرص على وصف الوضع الراهن للظاهرة عن طريق رصدها وفهم مضمونها والحصول على أوصاف دقيقة وتفصيلية بغية الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها والمشكلات التي تدرسها، والوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره من أجل تحديد ووصف الظواهر السياسية والأحداث الأمنية، في إطار الدولة لغرض تحليلها وتفسير وقائعها وتنسيقها وتنظيمها وصولاً إلى أسبابها ونتائجها، ومدى تأثير القوى الإقليمية المحيطة، وصولاً إلى سلسلة التفسيرات المطلوبة لمعرفة الواقع السياسي والتفاعلات الحاصلة على الساحة العراقية.

خامساً:هيكلية البحث :

تم تقسيم الراسة إلى مبحثين أساسية، يتطرق المبحث الأول **أثر الجماعات المسلحة على الأمن الوطني** في حين أن المبحث الثاني سيتناول **معوقات تحقيق الأمن الوطني في ظل تواجد الجماعات المسلحة.**

المبحث الأول

أثر الجماعات المسلحة على الأمن الوطني في العراق

تمهيد:

أن الأمن الوطني بشكل عام يرتبط في الواقع بقدرة الدولة في المحافظة على كيانها وحماية مواطنيها ضد أي تهديد سواء كان داخلي أو خارجي، قد تتعرض له الدولة، ووضع الحلول بما يتلاءم مع كل موقف، إذ أن الأمن الوطني يوفر الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وثرواتها الوطنية ضد أي تهديد عسكري أو اقتصادي أو ثقافي (عبدالعظيم جبر حافظ ،2012).

وقد واجه العراق كذلك مشكلة الانفلات الأمني، بسبب أنتشار الجماعات المسلحة والمتمثلة بمجموعة من التنظيمات التي لا تخضع للدولة، إذ أن العراق لازال ومنذ الانتهاء من تحرير المناطق المحررة من تنظيم داعش الارهابي يواجه مشكلة تتعلق بحصر السلاح بيد الدولة(مايكل نايتس، 2016)، أما مصير الأفراد الذين شاركوا في تحرير المناطق العراقية من داعش الارهابي والذين أصبحوا كقوة ضاربة، فإن أمام الدولة مجموعة خيارات تتمثل أما بدمجهم مع القوات العسكرية النظامية والاستفادة من خبراتهم القتالية التي قد اكتسبوها أثناء المعارك، الأمر الذي يزيد من قدرة الجيش العراقي قوة وبسالة، ومن الممكن أن يتم تحويلهم إلى "قوة احتياط"، يمكن اللجوء إليها في وقت الأزمات ودرء الخطر(ريناد منصور، 2017).

وهناك مجموعة من العناصر المحددة والتي يتم من خلالها توصيف الدول على أنها تمتلك عناصر القوة، وتعد من العناصر الأساسية للنظام الأمني في أي دولة بغض النظر عن حجمها وشكلها الجغرافي وطبيعة ظروفها الخارجية والداخلية، لذلك عد الأمن الوسيلة التي بدورها تتطلب مجموعة وسائل لتحقيقه، وكل ذلك يحتاج إلى استراتيجية وطنية تبنى وفقاً للأطر العلمية من أجل تحقيق الأمن بكافة مستوياته، ولأن عملية الأمن تشمل جميع جوانب الحياة المادية والمعنوية، لذلك لابد من وجود مقومات مادية ومعنوية يتم على أساسها بناء استراتيجية الأمن الوطني(علي عريان صالح، 2018).

وعليه يمكن القول بأن جوانب الأمن ترتبط مع بعضها البعض الأخر، فلا يوجد أمن اجتماعي من دون أمن اقتصادي وأمن سياسي, والعكس صحيح, فالأمن الاقتصادي الذي يتمثل في عدالة توزيع الثروة, والأمن السياسي المتمثل في تحقيق العدالة السياسية لا يمكن ان يكتملا بغير توافق الأمن الاجتماعي (ياسر نايف قطيشات، 2014)

وبناءً على ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسية، سيتناول المطلب الأول **المؤثرات الأمنية بعد الاحتلال وانعكاساتها على الأمن الوطني**، في حين سيتناول المطلب الثاني **التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الامن الوطني**.

المطلب الأول

المؤثرات الأمنية بعد الاحتلال وانعكاساتها على الأمن الوطني

بالرغم من ازدياد الهجمات المسلحة من حيث العدد والشدة في عام 2003م وماتلاها، فإن أحداً لم يعلن في البداية مسؤوليته عن معظمها، وأول أدعاء بالمسؤولية كان منسوب إلى جماعات مسلحة قد ظهرت في شهر حزيران 2003م، مع أن الفوضى لازالت سائدة آنذاك، بل أنه لم تكن هناك أي ادعاءات بالمسؤولية في بعض الحالات، وحالات أخرى كانت تظهر جماعات مسلحة وتعلن مسؤوليتها، وكانت المجموعة تختفي بالسهولة نفسها التي تظهر بها، وإجمالاً، أظهرت المعارضة المسلحة مهارات بدائية في الاتصالات، ولم يكن بوسعها عرض قضية واضحة أمام العالم (مأمون كيوان، 2008).

ومع مرور الوقت، ونتيجة للمنافسة الحادة أختفت المجاميع المسلحة الصغيرة والأقل فاعلية واندمجت مع مجموعات أكبر وأكثر نجاحاً واستقرارا مثل تنظيم القاعدة، وما أن حل عام 2005م, حتى كانت المجموعات التي بدأت كتشكيل من الخلايا المعزولة قد أصبحت مجموعة كبيرة واسعة ومتطورة وأصبحت الجماعات المسلحة والفواعل خارج نطاق الدولة، الأبرز فيما بعد ككيانات تعرف بعضها البعض وتتصل مع بعضها، كما يتم تقسيم المهام بينهم بما يعكس الاهتمامات والاختلافات والأولويات والموارد، ومع ازدياد التنسيق والتوافق بدأت البيانات المشتركة والعمليات المشتركة، ولم يتم كل هذا بسهولة وسلاسة طبعاً، فقد انخرطت الجماعات في مناقشات ساخنة بل وأحياناً مواجهات مسلحة، وكان التودد التكتيكي يخفي توترات عميقة (مأمون كيوان، 2008)، وكل هذا قد أنعكس سلباً على الوضع الأمني في العراق، وبالتالي تأثر الأمن الوطني بصورة كبيرة وواضحة.

من ناحية أخرى، فإن التحدي الأكبر للأمن الوطني العراقي من الناحية العسكرية والأمنية هو التدهور الأمني في العراق وذلك نتيجة لتدخلات بعض الدول لاسيما الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية والأمنية للعراق مما أدى بدوره لزعزعة الوضع الأمني وتراجعه بشكل وصورة مستمرة، وهذا ما اشارات إليه استراتيجية الأمن الوطني العراقي 2007–2010، والتي نصت على: "**يأتي التحدي الأكبر نتيجة التحول السريع الذي يوفر بيئة صحية للاستقطاب الديني والمذهبي والعرقي في مجتمع تعددي مما يزيد ذلك التدخلات والسياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الإقليمية في العراق الجديد هذا من ناحية**" (رئاسة الوزراء، استراتيجية الأمن القومي العراقي،2007).

كما وأن الوضع الأمني الذي حدث في العراق بعد الاحتلال الامريكي قد أصبح الحاضنة التي أطلقت الجماعات المسلحة التي تتباين من حيث المستوى والأهداف وعلى صعيد الطبيعة والغرض، فقد ظهرت الى الساحة أكثر من (40) فصيل وقوة مسلحة، ليكون ذلك علامة واضحة وفارقة في هيكل القوة العراقية ، ولتجعل تلك الجماعات العراق أكثر الأماكن خطورة في العالم، كما مارست تلك الجماعات المسلحة دوراً رئيسياً في أحداث العنف الطائفي للداخل منذ عام 2006 (علي محمد علوان ومثنى علي حسين المهداوي، 2018).

أن ظاهرة أنتشار الأسلحة بصورة كبيرة وسهولة الحصول عليها وتوفيرها، وأتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات المعنية كل هذه الأمور قد أدت بشكل أو بأخر إلى تردي وضعف العمل المؤسسي في العراق وشكل ذلك تحدياً وتهديداً للأمن الوطني العراقي (طالب حسين حافظ، 2004)، مما نتج عنه ضعف وتراجع بين الحين والأخر بسبب طبيعة تشكيل وحدات الجيش والتي تمت في ظروف أمنية صعبة تتمثل في الخلافات السياسية ، بالإضافة للقرار الذي قد اتخذته سلطة الاحتلال المؤقتة والمرقم 91 في 2003/6/7م والذي أدى إلى منح العديد من المناصب العسكرية والتي تصل إلى رتب عسكرية عليا ورفيعة بشكل غير قانوني ومخالف للضوابط العسكرية (رعد الحمداني،2008).

كما وأثرت مسألة التسليح والتجهيز والتدريب على أداء وقدرات القوات الأمنية بشكل مباشر، الأمر الذي أنعكس وبشكل سلبي على قدرتها على مسك الحدود، إذ تشكل الحدود العراقية مع دول الجوار تحدياً وتهديداً كبيراً نظراً للظروف التي يمر بها البلد، وكان لطول الحدود العراقية مع دول الجوار وطبيعة العلاقات المتوترة وضعف قوات الحدود وعدم قدرتها وكفاءتها جعلتها ممراً ومنطلقاً لتدفق الجماعات المسلحة والإرهابيين العرب والجانب تجاه العراق (زياد يوسف حمد العبادي وفنر عماد خليل،2018).

وظل الخوف من الأخر هو الأساس الذي يتحكم بهاجس الأمن منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى الآن، بغض النظر عن النظام السياسي، وقد أزداد هذا الهاجس حدة بعد العام 2003م، إذ أعاد أنتاج دورات العنف والإرهاب لطبيعة الحياة السياسية العراقية كلها، وزاد الأمر تعقيداً فتح الحدود على مصراعيها في إطار استراتيجية واشنطن لاستدراج الجماعات المسلحة إلى العراق بحجة التمكن من الإجهاز عليهم، الأمر الذي ساعد على تكاثر وانتشار الجماعات المسلحة وتجار المخدرات ومختلف النماذج الأخرى (عبدالحسين شعبان،2018).

لقد تم تحديد أهداف العمليات المسلحة من الناحية التطبيقية على اقل تقدير من خلال الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة من حيث العنف الديني المتطرف وإضفاء الشرعية على تلك الأعمال على نطاق واسع، كما وإن الأعمال التي تقوم بها هذه الجماعات والفصائل تتناسب وتنسجم مع طبيعة توجهاتها وتطلعاتها وبما يخدم مصالحها وكذلك مصالح الجهات التي تقوم بتمويلها، والتي تساعد على تدريبها وتسليحها، إلى جانب فتاوى التكفير التي كانت تطلق من قبل بعض الجهات التي تتزعم هذه

الجماعات من هنا وهناك، فكانت نتائج تلك العمليات واضحة في العراق بعد أن حصدت أرواح المئات من العراقيين دون أن تميز بين طائفة أو قومية أو ديانة، فضلاً عن ذلك، فإن التمويل الذاتي لهذه الجماعات يتم من خلال عمليات الخطف والابتزاز الذي يتعرض لها المواطنون العراقيون، إذ أثر ذلك وبشكل واضح على مستوى الأداء الأمني العراقي الذي أنعكس على الأمن الوطني العراقي (مرتكزات الأمن الوطني العراقي في محاربة الإرهاب،2021).

أن نزع الأسلحة وتفعيل خطة التحول وإعادة الدمج تتم من خلال العوامل المحفزة لنمو الجماعات المسلحة، وهذه العوامل تتمثل في النزاعات المسلحة، والاستراتيجية العسكرية للحكومة في محاربتها للمتمردين والمكاسب المادية التي ترتبط بأنشطة هذه المجاميع من خلال ممارستها لأنشطتها، في حين يرتبط العامل الرابع بالمصالح والتطلعات السياسية للنخب الحاكمة (محمد الساعدي،2014)

ويعد الإرهاب واحداً من أهم التحديات التي تواجهها الدول بشكل عام والعراق بشكل خاص، إذ أن الإرهاب قد ضرب العراق وبشكل كبير ومستمر منذ عام 2003 وحتى الآن، وساعد على إشعال الصراعات المذهبية والأثنية التي اتخذت طابعاً استئصاليا أو تهميشياً، وهذا لا يعني بأنه أمر مستورد بقدر ما كانت هناك ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ودينية وطائفية ونفسية قد ساعدت على أنتشاره (عبدالحسين شعبان، 2017).

المطلب الثاني

التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الامن الوطني

تعد التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أصعب التأثيرات والتحديات التي تواجه الحكومة العراقية كونها قد تمثلت بتركة ثقيلة ، تمثلت بعدم الاستقرار السياسي ووجود حالة تصارع ثقافات وأيديولوجيات سياسية، كما وأن هناك عجزاً في الكثير من التشريعات والقوانين التي تنظم إدارة وسلوك الدولة بالإضافة لذلك، فإن السياسات التي أتبعتها الأنظمة السياسية في أكثر الأحيان في ظل عدم وجود تمييز في الوعي الجمعي للعراقيين بين الدولة والسلطة السياسية ، فاقمت مشاعر القلق والتوجس والخوف من الآخر على مستوى الفرد ومستوى المجموع الاثني، وأضرت بالنسيج الاجتماعي وقادت المجتمع العراقي إلى الانتقال من الوحدات الكبرى التي تتمثل أساساً في الدولة إلى أطر اجتماعية ضيقة تمثلت في **العرق والطائفة والدين**، حيث انكفأت الأثنيات على ذاتها كوسيلة للدفاع الذاتي (كمي الملحم، 2007)، وتسبب ذلك كله في تعميق الأزمة التي قادت تداعياتها إلى انهيار قيم المجتمع وتهديد هويته من خلال الاستئثار والتهميش ونقص الحريات

لقد تركزت استراتيجية الجماعات المسلحة في التحرك من خلال مسارات واتجاهات مختلفة، لتستغل بذلك الخلل في بعض الجوانب من أجل إحداث تأثيرات متباينة، لذلك تحركت بالاتجاه السياسي من أجل إيجاد وضع تعجز الدولة بإمكانياتها عن مواجهته، وهو الأمر الذي ينعكس بالتالي على الحكومة ويبين ضعفها وتقصيرها في تحقيق الأمن والاستقرار وتوفير الخدمات للمواطن، كما وأنها قد

استغلت العوامل الدينية العقائدية المتمثلة بعدم تقبل الأخر مما ساعد على نشر التعصب والعنف والإرهاب، وهو في نظر بعض الأوساط الغربية يبين عجزها عن مواكبة العصر ومعارضة الحداثة.

ومع ما صاحب من عملية سياسية لم تخلو من الإخفاقات والتناقضات، إذ تبرز الأزمات بين فترة وأخرى ويعود ذلك لعدة أسباب ومنها فوضة السلاح في البلاد بيد الجماعات المسلحة، إذ أن مخزون السلاح قد تضخم على المستوى الفردي والجماعي في ظل الانفلات الأمني وسعي الجميع لتعزيز شعور الأمن لديهم بمضاعفة قدرات الدفاع الذاتية لديهم وتتحمل القوات الأجنبية المسؤولية كاملة عن هذا التسبب في امتلاك وسائل العنف بمختلف أنواعها، كما وأن فوضى التسلح هذه كانت من العناصر التي غذت حالة الصراع بين المكونات المختلفة، إذ أن التناقض والتباين الفكري قد أتخذ من العنف المسلح أدواته المفضلة أزاء الأخر ليكون في المحصلة أشكالاً متعددة من العنف والإرهاب كالاختطاف والتفجير والجرائم المنظمة على اختلاف أنواعها، وكان لذلك انعكاساته الخطيرة على السلم الأهلي والاستقرار الأمني في البلاد.

كما وأن العراق اصبح بحاجة ماسة إلى استراتيجية أكثر فعالية وشمولية لأن الحرب ضد تنظيم داعش قد أفرزت فشلاً سياسياً واقتصاديا لا يمكن الاستمرار به، فالقناعة الغربية والأمريكية تحديداً قد وصلت إلى حقيقة أنها لا تحارب عدواً واحداً متمثلاً بـــ(تنظيم الدولة) أو غيره من التنظيمات فحسب، بل تتعامل مع حكومات قد أخفقت كثيراً ، كما وأن هناك حاجة ماسة إلى حكومة تأخذ على عاتقها كل التحديات المعاصرة، لاسيما بعد القضاء على تنظيم داعش والحاجة إلى استراتيجية شاملة وكاملة بمساعدة إقليمية ودولية سواء في إعمار المناطق والمدن المحررة، أم التركيز على الإصلاح السياسي والاقتصادي والنهوض بالواقع المعاشي للإنسان العراقي، إذ أن تغييب المعالجات والتركيز على النجاحات العسكرية فقط من دون تقدم سياسي، سيصبح من الصعب على العراق احتواء الصراعات وأعمال العنف، لاسيما مع تصاعد وتيرة الصراعات الإقليمية (ميثاق مناحي دشر وحسين أحمد دخيل ،2019)

وللتغير الاجتماعي السلبي دوره الذي ينعكس على الاستقرار الاجتماعي ومن ثم الابتعاد عن الاستقرار الأمني، ووفقاً للرابطة بين نفسيات الأفراد ومحيطهم الثقافي وهويتهم، أفضت السياسات التي ابتدعتها الحكومات المتعاقبة على العراق إلى ولاءات أثنية دينية والمذهبية القبلية، وهي المحاور التي تلتف حولها الجماعات من اجل المناداة بالاندماج أو الانفصال عن الدولة، وذلك لأن احتلال العراق في 2003م، مع حدوث الفراغ الأمني والسياسي في البلاد، وكذلك المنهج الانتقائي الذي سلكته قوات الاحتلال بناءً على أسس أثنية وطائفية قد شجعت على أنتشار الجماعات المسلحة والميليشيات، وانتشار الأسلحة بيد هذه الجماعات التي تكاد أن تتحول إلى سلطة قائمة بذاتها، وأداد نفوذها بحيث أصبح من المشكوك فيها تنسيق عملها، واندماجها بدولة واحدة في المستقبل، وقد أفرزت هذه الأوضاع أعمال

عنف، الأمر الذي ساعد على ذلك حداثة مؤسسات الدولة مع غياب الرادع القانوني والأخلاقي أدى إلى صيحات استقواء يلازمها العنف أن لزم الأمر (رغد نصيف جاسم ، 2013).

تشكل الأزمات الاقتصادية التي تعيشها معظم دول العالم دافعاً كبيراً لنشوء الجماعات المسلحة والإرهابية، إذ أن السياسات الاقتصادية غير الملائمة مع الواقع الاجتماعي للدولة، قد تؤدي إلى إحداث فجوة تتسع تدريجياً بين الفقراء والأغنياء وبعض المتعلمين وذوي المصالح الاقتصادية الواسعة وبين غير المتعلمين من فئات اقتصادية مهمشة، أو بين من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية بأي صورة كانت حتى وإن أدت هذه إلى افتقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع. هذه الظروف والملابسات جميعها تهيئ مناخاً ملائماً وبيئة جاذبة للجماعات المسلحة والإرهاب نتيجة لبروز قاعدة واسعة مستعدة للتضحية بكل ما لديها، وحتى الانضمام للجماعات المسلحة والإرهابية من أجل التخلص من واقعها والحصول على مكانة أعلى وأرفع في المجتمع، إذ أن الفقر ينتج عنه الإحباط واليأس والحقد على المجتمع وكيانه، مما قد يؤدي بالإنسان إلى الانتقام منه ومحاربته، فضلاً عما يصاحب الفقر من أوضاع اجتماعية ونفسية مزرية قد تولد الإحساس بالظلم والاضطهاد ومن ثم التورط في الجرائم الإرهابية والعوامل الاجتماعية والثقافية والفكرية (فكرت نامق ،2009).

ولقد استغلت الجماعات المسلحة العوامل الاقتصادية مثل أنتشار الفقر والبطالة، والشعور بالحرمان من العيش الرغيد، تولد شعور نفسي لدى الأفراد والمجتمع ككل في رفض القيم السائدة والأوضاع التي تمر بالبلد، وبالتالي كل هذا دفع بالإفراد للانجراف نحو التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة هروباً من الواقع، الجماعات المسلحة التي أصبحت ذات نفوذ كبير وتخترق الدولة وتعبث بمقدرات البلاد (محمود النجار،2020)

وفي ضوء ما تقدم نرى بأن التغير الذي شهده العراق بعد عام 2003م كانت له تداعياته وانعكاساته الكبيرة وبمستويات مختلفة، إلا أن التداعيات الأمنية كانت هي الأبرز والأكثر أهمية، مثل الإرهاب الذي يعد أهم معضلة للتحدي الأمني حيث يكون مبني ومستند على أساس وجود مجاميع متواجدة في مناطق مختلفة ومتفرقة من البلاد، ويقومون برسم مخططاتهم من أجل زيادة قوتهم الارهابية العسكرية عن طريق جذب عناصر مختلفة ومنهم من يمتلكون الخبرة العسكرية والمهارة، فأصبح بإمكان هذه المجاميع مواجهة القوات النظامية العراقية بين الحين والآخر بعد حصولهم على الدعم والتعزيز، بالتالي فإن هذه المجاميع تشكل خطراً عسكرياً له تأثير أكبر من التهديد الذي تمثله الجماعات الأخرى.

المبحث الثاني

معوقات تحقيق الأمن الوطني في العراق

تمهيد:

لاشك في أن الأمن ببعديه النظري والعلمي يمثل أوجه الحياة الإنسانية كلها، الطبيعية والاجتماعية والسياسية، وكل نشاطاتها العسكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية، إن كان ثابتاً ودائماً من حيث القيم والمبادئ والنظرية العلمية, أو متبايناً من حيث الصياغة المفاهمية والسياسات التطبيقية العملية، إلا أنه ليس مركباً من اجتماع القيم والمبادئ النظرية والثابتة والمواقف والسياسات للدول فحسب، بل حتى للدول ذاتها، بإختلاف الأوقات والأوضاع والمتطلبات والتي يتحقق عن طريقها الأمن الذي تنشده الدولة.

إن الحديث عن الأمن الوطني العراقي يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي تساعد على جعله قابل للتطور من أجل ضمانه، بالتالي فإن الأمن الداخلي يتطلب تعزيز عناصر أساسية من أجل ترسيخ الأمن الوطني على اعتبارها من الثوابت التي يقوم عليها هذا الأمن وتتمثل بمرحلة بناء الدولة– الأمة، ومرحلة تعزيز الهوية الوطنية.

وبناءً على ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية، سيتناول المطلب الأول المعوقات الداخلية، في حين سيتناول المطلب الثاني المعوقات الإقليمية، بينما سيتناول المطلب الثالث المعوقات الدولية للأمن الوطني في العراق.

المطلب الأول

معوقات داخلية للأمن الوطني في العراق

وتكمن هذه المعوقات بالإرهاب الداخلي والخارجي العابر للحدود، والجماعات المسلحة خارج إطار القانون(Richrd Saull.2005) وأزمة بناء الدولة العراقية والهوية الوطنية، بالإضافة للكتل السياسية التي تعتنق عقائداً تجسد خطراً محدقاً بأمن العراق ووحدته وتماسكه خصوصاً التي تمتلك ارتباطات بأجندة خارجية، أضف على ذلك أنتشار ثقافة الفساد الإداري والمالي وانعكاساته الخطيرة على الموارد الاقتصادية العراقية والبنى التحتية، وازدياد نسبة البطالة التي تجاوزت الـ (40%) (براء الشمري ،2019).

ولكي تقوم الدولة فإنه يجب أن تتمتع بالشخصية القانونية، كما وأن الأركان الرئيسية لوجودها – أي الدولة– يعتمد على الأركان الرئيسية المتمثلة بالشعب والإقليم والسلطة، ويشير مفهوم الدولة– الأمة للتلازم بين المفهومين، أي أن العلاقة بين الدولة والأمة هي علاقة عضوية، وبناء الدولة يقصد به السعي لبناء الجهاز السياسي والإداري من حيث مشاركة أفراد الجماعة في المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية (فالح عبدالجبار،2012).

ومع تغير النظام السياسي فيرى البعض بان مشروع تعزيز الهوية الوطنية له الحصة الأكبر في الطرح على الرغم من تحديات الهوية داخلياً والتي كانت أساساً مستمراً لاحتدام الجدال والصراع، ولكن

التدخلات الخارجية لم تكن بعيدة عن هذا الصراع خاصة التدخلات التي كانت لها التأثيرات المختلفة على الساحة العراقية، إذ أستمر العنصر الخارجي في إثارة النعرات وتأليب البعض على الأخر(شعبان عبد الحسين، 2010)، وبدلاً من أن تكون هذه التعددية المجتمعية التي يتمتع بها العراق مصدر إثراء وقوة واجتماع، كانت هي السبب في تشظي رسم الصورة الحقيقية للعراق ما بعد الاحتلال.

كما وأن الأمن الوطني للدولة يرتبط بأحد أبعاده إلا وهو الأمن الاجتماعي الذي تعد فيه الهوية الوطنية بمثابة الركيزة الأساسية من أجل تحقيقه، فلا يمكن تحقيق الأمن الوطني من دون أن يكون هناك أمن اجتماعي، ولا يمكن أن يكون هناك أمن اجتماعي من دون هوية وطنية، ويعد البعد الاجتماعي من أكثر أبعاد الأمن الوطني تأثيراً بمصادر التهديد الداخلية والخارجية، إذ تشكل الكثافة السكانية والتوزيع السكاني والخصائص النوعية للسكان والتفاوت الكبير بين الطبقات وكثرة الطوائف والأعراق واللغات من أبرز عوامل التهديد الداخلية، فيما تمثل ثورة الاتصالات والعولمة، الصراع بين الأصالة والمعاصرة ونمط الثقافة الاستهلاكية المستوردة من أبرز عوامل التهديد الخارجية.

المطلب الثاني

معوقات إقليمية للأمن الوطني في العراق

إن أهم ما يمثل سيادة الدولة في جميع المجتمعات هو تأمين حدودها الإقليمية والدولية ضمن الرقعة الجغرافية التي تقع ضمنها الدولة, وحماية الإطار الخارجي للدولة ضمن واجب القوات العسكرية, إذ يرتبط امن الدولة العسكري بمصالحها الاستراتيجية غير القابلة للمساومة كونها تتعلق بوجود الدولة ومصيرها, لذا تفسر الدولة امتلاكها للقوة عسكرية لضمان أمنها الوطني(سالم محمد عبود وسعد عبد الستار ،2013).

وفي ضوء الحاضر الذي نعيشه بكل ما يحمله من تحديات، قد تأكد من أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق أمنها الوطني بمعزل عن أمن محيطها من الدول المجاورة على أقل تقدير المرتبط وبشكل طبيعي بالأمن الدولي، على الرغم من أن لكل دولة أمنها الخاص وظروفها الداخلية التي من خلالها تحدد الأولويات والوسائل المتبعة لغرض تطبيق ذلك الأمن والمحافظة على تماسك مقوماته وعناصره (أثير ناظم الجاسور،2015)

كما وأن تصاعد نفوذ بعض القوى الإقليمية في المنطقة قد بات مسألة طبيعية وذلك بسبب البيئة السياسية للشرق الأوسط والتي تشهد انعداما للاستقرار، لاسيما في علاقات الدول الكبرى المؤثرة فيه، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تنامي نفوذ بعض الدول نتيجة للطموح الذاتي منها في أن تؤدي دوراً إقليمياً مؤثراً ومن ثم تتحول إلى شريك دبلوماسي من خلال استثمار القوى الكامنة فيها، فضلاً عن السعي من بعض الدول لغرض إيجاد مساحة أكبر للتأثير لهذا النفوذ (عبدالمنعم المشاط وآخرون ،2008)

ان قيمة العراق قد جعلته يتوسط في بيئة جغرافية ملتهبة وذات مصالح حساسة وحيوية، وأحياناً متقاطعة، وتحوله الى دولة هشة بسبب الاحتلال الأمريكي وما رافقه فقد زادت بشكل دراماتيكي من حدة الصراع الإقليمي والدولي على ارضه، لغرض تصفية حسابات الخصوم، واستعراض القوة فيما بينهم، وكسب الحلفاء والأتباع في معظم الأحيان من أجل استغلالهم في حروب يخوضونها بالنيابة، ومعظمها تكون على حساب مصالح العراق العليا، وسلامة وأمن ورفاه أبناءه وشعبه.

فالعراق قد ابتلي بجوار عربي وإقليمي صعب، اضافة إلى توجيه أنظار القوى الكبرى صوبه وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م، فتركيا مثلاً لديها الكثير من الاطماع والمشاكل مع العراق منها وجود حزب العمال الكردستاني التركي المعارض، وكذلك أطماعها في الموصل وكركوك، وادعائها بحماية الاقلية التركمانية (حنان صبحي ، 2022)

كما وأفرزت الحرب الأمريكية على العراق أثاراً كبيرة وعديدة، وأن هذه الأثار ستسري على الواقع العراقي كما ستشمل الواقعين الإقليمي والدولي، ربما يعود ذلك للطبيعية الإشكالية التي قد أوجدها الطرف الأمريكي ومحاولته صياغة بنية جديدة للدولة، مما يعني تحطيم مؤسسات الدولة السابقة وهدم كافة مؤسساتها لتتضمن الدولة الجديدة في أبعادها العديد من بواعث الإشكال، وبقدر ما يعكس هذا الواقع من تداعيات عدة، يبرز ملف اشتغال الدول الإقليمية بواقع العراق، إذ لا يوجد أدنى شك أن من عناصر تعقد الملف العراقي أو اشتباكه هو كثرة الأطراف الفاعلة به، وهو في هذا الإطار يتجاوز أبعاد القوى الداخلية وصراعاتها ليرسي في أبعاد القوى الخارجية وأراداتها، إذ أن صيغة العراق الجديد والمتأسس بإرادة خارجية، والمتحفز بناء نموذج إقليمي يعد عنصراً يملك إمكانات الوجود والفاعلية، ومن ثم التأثير.

المطلب الثالث

معوقات دولية للأمن الوطني العراقي

يمكن وصف المجتمع الدولي الراهن بالمجتمع الفوضوي والذي تسيطر عليه وتسوده الصراعات والأزمات والحروب المتتالية من دون ملاحظة أي وسائل تعمل لضمان الاستقرار في ديناميكيات التفاعلات فوق الإقليمية التي باتت تتحرك بتباينات المصالح وتناقضاتها، بسبب خشية الدول الإقليمية الصاعدة وحذرها من عدم جدوى وفاعلية المتغيرات الدولية الحاصلة على مستوى السياسة الدولية في ضبط استقرار منطقة الشرق الأوسط بشكل عام لاسيما بعد أحداث ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي" التي حدثت في عام 2011م، والتي جاءت لتنذر بتدشين مرحلة جديدة من التنافسات غير المستقرة عبر التدخل بصراعات إقليمية جانبية في المنطقة والتي يصعب التحكم بإدارة أسباب صيرورتها ومن ثم تسويتها لاحقاً نظراً لتعدد أطرافها (احمد عدنان كاظم، 2019).

لقد استغلت بعض الدول والقوى الدولية الصراع والأوضاع التي حدثت في العراق والخلافات التي وقعت فيه، فسعت من خلال ذلك إلى بسط سيطرتها على العراق وتمويل الجماعات المسلحة التي

ظهرت فيه(ايمن عبد عون وسامي احمد صالح، 2019)، وقد عزز ذلك التدخل والصراع عدم الاستقرار في العراق ودخول أفكار وراديكالية للمجتمع العراقي قد ساهمت في زيادة الأوضاع تأزماً بدل التخفيف من وطأتها (اماتيزيا بارام وآخرون ،2016).

وتجلى هذا الدور واضحاً في تأجيج العنف الطائفي في العراق بأبشع صوره خاصة بعد عام 2003م، إذ قامت بعض الدول الإقليمية والدولية بتوفير الدعم لبعض الفصائل والجماعات المسلحة لتشارك بذلك في وضع البلد في حالة من عدم الاستقرار، وبالتالي حرمان العراق من فرص كبيرة في التقدم والرخاء (ايمن عبد عون وسامي احمد صالح ،2019).

ويعد الدعم الذي توفره الدول أحد أهم العوامل التي ساعدت الجماعات المسلحة على الديمومة في عملها، وذلك لأن الموارد التي تقدمها دولة أو عدة دول تؤدي إلى زيادة قدرة هذه الجماعات على الحفاظ على نفسها داخلياً وخارجياً صادق علي حسن [1]، إذ ظهر تأثير القوى الخارجية على الأمن الوطني بصيغ تقديم الدعم المالي وزج الجماعات المسلحة في العراق، وإذكاء روح الطائفية والمذهبية والقومية، وهذا كله قد ظهر نتيجة للاحتلال الأمريكي الذي أوجد فراغاً أمنياً كبيراً، منذ أتخاذ قوات الاحتلال قرار حل الجيش والأجهزة الأمنية، فأشيعت عندها الفوضى ومهدت الأرضية الخصبة للعناصر غير المنضبطة (عبدالمطلب عبدالمهدي موسى، 2016).

لقد تعرض الأمن الوطني والوحدة الوطنية العراقية ومنذ بدء الحرب الأمريكية على العراق لمجموعة من المعوقات، ومنها المعوقات الدولية التي تمثلت بنوايا الدول المجاورة ومصالحها الاستراتيجية في أضعاف البنية السياسية والاجتماعية والعلمية العراقية، فضلاً عن التصورات الأمريكية للوضع العراقي والسعي لتقسيم العراق إلى ولايات عرقية وطائفية، فظهرت العديد من الدراسات لمراكز الأبحاث الأمريكية ومقالات قد كتبها ساسة أمريكيون، أضف لذلك، ما يعززه الاحتلال الأمريكي من تداعيات على البنية الاجتماعية سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر، ذلك ان الضغوط الأمريكية التي عملت بشكل مباشر على المجتمع العراقي تعد من العوامل التي ساعدت في توليد مجموعة التناقضات في البنية الاجتماعية العراقية، وعملت على تفكيك أواصرها وتكريس العلاقات الطائفية والأثنية والعشائرية من أجل إعادة هيكلية توجهات المجتمع على نحو يتوافق مع التطلعات والمصالح الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط (أبتسام حاتم علوان ودينا محمد جبر،2017).

ومن جانب اخر، فإن الجماعات المسلحة والمجاميع الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، والجماعات المتاجرة بالأسلحة والشركات الأمنية الخاصة التي تمارس جميعها أدواراً تصدر من فواعل غير دولية مما ساهم في تعزيز دورها الإقليمي والدولي، والذي مكنها من التأثير في الخصائص السيادية للفواعل الدولية القومية لكونها تمتلك مقومات القوة، مما أدى لانحسار محورية الدول الوطنية لكونها تشكل الأساس بالتفاعلات الدولية في النظام الدولي، وقد أنتجت بيئة تتكون من فواعل غير دولية، مما جعل الدولة بمثابة حلبة الصراع، إذ أنها لم تعد الممثل الوحيد وصانع السياسة الخارجية لشعوبها، وإنما

يشاركها بذلك مجموعة ممثلون وفواعل من غير الدول في الأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والثقافية والقانونية كافة (رشا سهيل محمد زيدان ،2020).

ويمكن القول بالمجمل إن هذه الجماعات المسلحة قد أصبحت تمثل أجنحة عسكرية لجهات مختلفة في العراق، على اعتبار أن كل ما تنفذه من تحركات، وما تتخذه من سياسات، وكذلك ما تمليه من شروط يصب جميعها في مصالح دول أخرى غير العراق.

وفي ضوء ما تقدم فإن الجماعات المسلحة في العراق تتخذ من بعض الجهات كمظلة لها تمارس عملها من خلالها بشكل رسمي، ويوفر هذا الأمر إمكانية الحصول على رواتب لأفرادها، بالإضافة إلى الدعم التسليحي من معدات الجيش الرسمية، كما وأن الأمر لا يتوقف هنا وعند هذا الحد فحسب، فبعض هذه الجماعات تمتلك مكاتب اقتصادية، وهي عبارة عن إدارة اقتصادية خاصة بكل جماعة وجهة، تحصل هذه الجهات من خلالها على العطاءات الحكومية من المشاريع المختلفة.

الخاتمة والاستنتاجات:

يواجه العراق مجموعة كبيرة من التحديات التي رافقته منذ نشوء الدولة العراقية في عام 1921م، إذ كان لهذه التحديات أسبابها التي تنوعت بين توالي الأنظمة الشمولية إلى طبيعة التنوع الاثني والطائفي للسكان في العراق، إلا أن أخطر ما يواجه العراق في هذه الفترة هو ظاهرة الاستنزاف المادي والبشري، خاصة بعد عام 2003م.

وشكلت الجماعات المسلحة في العراق خطراً كبيراً، إذ استهدفت وبشكل متعمد وبصورة منتظمة وبشكل خاص أفراد المكونات العرقية والدينية المتنوعة، وإخضاعهم لكافة أنواع الانتهاكات الخطيرة والمنافية لحقوق الإنسان، وبما يبدو وكأنه سياسة متعمدة لغرض تدمير أو قمع أو طرد هذه المكونات بصورة دائمة من مناطق تخضع لسيطرتهم.

وتزايدت نشاطات هذه الجماعات المسلحة وطالت أيديهم الكثير من مؤسسات الدولة والمصالح العامة والخاصة بالمواطنين، وهددت أمن واستقرار الدولة، وأنتجت آثاراً سلبية على المجتمعات والأمن الوطني، وبالتالي الأمن الوطني العراقي، ومن ثم تأثيرها على مسار التنمية الشاملة في جميع جوانب الحياة الأمنية، العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية.

ويبدو أن التغير الذي شهده العراق بعد عام 2003م كانت له تداعياته وانعكاساته الكبيرة وبمستويات مختلفة، إلا أن التداعيات الأمنية كانت هي الأبرز والأكثر أهمية، مثل الإرهاب الذي يعد أهم معضلة للتحدي الأمني حيث يكون مبني ومستند على أساس وجود مجاميع متواجدة في مناطق مختلفة من البلاد، كما ويقومون برسم مخططاتهم من أجل زيادة قوتهم العسكرية عن طريق جذب عناصر مختلفة ومنهم من يمتلكون الخبرة العسكرية والمهارة، فأصبح بإمكان هذه المجاميع مواجهة القوات العراقية بين الحين والآخر بعد حصولهم على الدعم والتعزيز، بالتالي فإن هذه المجاميع تشكل خطراً عسكرياً له تأثير أكبر من التهديد الذي تمثله الجماعات الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، تتم مشاركة المقاولين في المشاريع التي ترسو عليهم مع الدولة، كما تفرض هذه المكاتب على المقاولين وعلى أصحاب المشاريع الصغيرة كذلك وأرباب الأعمال البسيطة وصغار التجار في المناطق التي تسيطر عليها، ضرائب غير محددة بحجة توفير الحماية لهم، وكل هذا يحدث بالتزامن مع تراجع الموارد، إذ أصبحت مسألة امتلاك السطوة الاقتصادية واحدة من أهم العوامل التي تحفظ لهذه الجماعات أسباب بقائها.

الاستنتاجات:

1. إن ضعف الأمن الاقتصادي للمواطن ينعكس على الأمن الوطني، لأن الأخير يرتكز على ثلاثة أركان ترتبط معاً بعلاقات عضوية مباشرة وغير مباشرة، فأي ضعف في ركن من هذه الأركان تكون له تبعات سلبية على الأركان الأخرى، وتتمثل هذه الأركان في الركن العسكري والأمني، والركن الاقتصادي، والركن الاجتماعي والسياسي.
2. يواجه العراق مشاكل اقتصادية قد انعكست على واقعه بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني والذي قد تأثر بدوره بشكل كبير بسبب تزايد موجات العنف وانتشار الجماعات المسلحة بشكل كبير، والتي يمكن بدورها أن تؤثر في ديمومة فشل الدولة في المؤشر الاقتصادي.
3. أن "الجماعات المسلحة تأخذ ثلاثة أدوار في الحراك الاقتصادي، ويتمثل الدور الأول في الابتزاز وذلك من خلال مساومة المستثمرين، في حين أن الدور الثاني يتمثل في الاحتكار من خلال الدولة في السيطرة على منافذ الاستثمار، وأما الدور الثالث فيتمثل في التحكيم في خلافات المستثمرين لأن النظام القضائي لا يتصدى ويحل الإشكالات"، مبيناً أن "هذه الأدوار تعد طاردة للاستثمارات والتنمية الاقتصادية.
4. أن التدهور الاقتصادي الذي أصاب العراق قد وضع سياسات اقتصادية متجددة وخارج إطار السياسية الاقتصادية الأحادية التي تعتمد على القطاع النفطي فقط من أجل تمويل ميزانية الدولة ودعم المشاريع الخدمية، هذا الواقع أسهم في تشويه طبيعة الهيكلية الاقتصادية .
5. تواجد جهات خارجية أو خارجة عن القانون، وربما إرهابية مقابل حصولهم على الأموال وانتشار مثل هذه الممارسات داخل المجتمع قد عدت من أبرز الأسباب التي أدت إلى تدهور الاقتصاد، وبالتالي أثرت وبشكل كبير على الأمن الوطني.
6. يعيش العراق أزمة تهدد هويته الوطنية، وكيانه السياسي، وكذلك وحدته الاجتماعية، وتنذر كما يخشى البعض بتفكيك الدولة المركزية وتشكيل كيان مضطرب ومنقسم على نفسه، وتتمثل أبرز مظاهر الانقسام هذه بحالات العنف وتزايد الجماعات المسلحة.

7. يمثل الأمن الوطني قضية مركزية وهدف محوري وأساسي، إذ يعد من أهم الأولويات لأي دولة من دول العالم، وأن من خصائص عالم اليوم سرعة التغيير والتأثير والتداخل في المصالح مما يدفع بالدول سواء بشكل منفرد أو مجتمع أن تبادر إلى ضمان أمنها الوطني وجعله الركيزة الأساس لحركتها الداخلية والخارجية لاسيما وأن أثر الواقع الإقليمي والدولي يفرز جملة من التحديات والتهديدات التي تمس وجود كل دولة وغايتها في آن واحد.

المصادر والمراجع

Sources

1. Abdel-Azim Jabr Hafez, Democratic Infrastructure and National Security, Journal of Political Issues, Issue (27-28), (Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, 2012), p. 205.
2. Michael Knights, The Future of the Iraqi Security Forces, Al-Bayan Center for Studies and Planning, (Baghdad, 2016), p. 243.
3. Renad Mansour, Popular Mobilization Forces and the Future of Iraq, Carnegie Middle East Center, study published on 4/28/2017, last visit on 3/6/2021, https://carnegie-mec.org/2017/ 04/28/ ar-pub-68812
4. Ali Arian Saleh, Iraqi National Security (Constituents, Challenges, and Strategy), Maysan Research Journal, Volume (14), Issue (27), 2018, p. 233.
5. Yasser Nayef Qutaishat, Diplomatic Missions between Guarantees and National Security Requirements, first edition, (Dar Amna for Publishing and Distribution, Amman, 2014, p. 167.
6. Maamoun Kiwan, Map of Armed Groups in Iraq (Emergence, Path, and Prospects), Shu'un al-Awsat Magazine, Dar Al-Mandumah, Issue (130), 2008, p. 167.
7. Same source, p. 196.
8. Office of the Prime Minister, Iraqi National Security Strategy 2007-2010, Iraq First, Baghdad, 2007, p. 1.
9. Ali Muhammad Alwan and Muthanna Ali Hussein al-Mahdawi, Iraqi National Security after the American Withdrawal, the aforementioned source, p. 69. See also: Muthanna Ali Al-Mahdawi, The Impact of the External Factor on the Iraqi Security Situation after 2003, Journal of International Studies, Issue (72-73), (Center for Strategic and International Studies, 2018), p. 31.
10. Talib Hussein Hafez, Political Violence in Iraq, Journal of International Studies, Issue (41), (Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, 2004), p. 125.
11. Raad Al-Hamdani, The reality of the new Iraqi security and military institutions and forces and the extent of their ability to reform, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue (356), (Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2008), p. 110.
12. Ziad Youssef Hamad Al-Abadi and Fanar Imad Khalil, ISIS's occupation of the city of Mosul and its repercussions on national security (Crises and Consequences), (College of Political Science, University of Mosul, 2018), p. 148.
13. Abdul Hussein Shaaban, Extremism and Terrorism (Theoretical Problems and Practical Challenges with Special Reference to Iraq), Volume (40), Issue (473), (Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2017), p. 142.
14. Foundations of Iraqi National Security in Combating Terrorism, Al-Mada newspaper, 12/19/2014, last visit on 3/7/2021, https://almadapaper.net/view.php?cat=117953
15. Muhammad Al-Saadi, A Look at the Legal Regulation of the Integration of Militias (Iraq as a Model for Study), Issue (1), Al-Jeel Journal for Political and International Studies, (Jeel Center for Scientific Research, 2014), p. 107.
16. Ali Arian Saleh, Iraqi National Security (Constituents, Challenges, and Strategy), Maysan Research Journal, Volume (14), Issue (27), 2018, p. 233.
17. Kami Al-Mulhim, The Critical Material Point (From the Balkanization of Lebanon to the Lebanonization of Iraq), Masarat Magazine, Issue (1), 2007, p. 39.

18. Yassin Saad Muhammad al-Bakri, The Structure of Iraqi Society (The Dialectic of Authority and Diversity, the First Republican Era 1958-1963 as an Example), (Egypt, Mortada Iraqi Book Foundation, Baghdad, 2001), p. 7.
19. Sanad Walid Saeed, The Impact of Terrorism on Iraqi National Security, Journal of Legal and Political Sciences, Volume (7), Issue (2), (Al-Mustansiriya University, 2018), p. 375.
20. Ali Muhammad Alwan and Muthanna Ali Hussein Al-Mahdawi, Iraqi National Security after the American Withdrawal, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue (41), (Al-Mustansiriya University, 2013), p. 20. 62.
21. Mithaq Manahi Dasher and Hussein Ahmad Dakhil, The Future of "The Islamic State in Iraq and the Levant - ISIS" in Light of Regional Crises and International Alliances, Ahl al-Bayt Magazine, peace be upon them, Issue (23), (Ahl al-Bayt University, 2019), p. 307.
22. Raghad Nassif Jassim, The Role of Citizenship in Building National Security (Iraq as a Model), Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue (42), (Al-Mustansiriya University, 2013), pp. 38-39.
23. Namiq Al-Ani's idea, Terrorism and Terrorist Behavior (Inputs and Treatment), Political Issues Journal, Issue (1), (Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, 2009), p. 39.
24. Sanad Walid Saeed, The Impact of Terrorism on Iraqi National Security, the previously mentioned source, pp. 382-383.
25. Mahmoud Al-Najjar, The Iraqi Government's Dilemma (Armed militias control the trade at border crossings and security institutions collude with them. Will the state regain control over them?), Arab Post, 8/18/2020, last visit on 8/18/2020. 5/3/2020, https://arabicpost.net
26. Richard Saul, The War on Terror and the American Empire after the Cold War, (USA: Routledge, first edition, 2005). pp. 133-135.
27. Baraa Al-Shammari, A quarter of Iraqis are below the poverty line despite the rise in oil revenues, Al Gardenia magazine, 3/19/2019, last visit on 3/5/2021, https://www.algardenia.com
28. Faleh Abdul-Jabbar, The Impact of Social Integration, Presence and Absence, on the Revolutionary Process and Its Results, Arab Future, Issue (398), (Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2012), p. 109.
29. Shaaban Abdul Hussein, The Controversy of Identities in Iraq (State and Citizenship), (The Arab House of Sciences, Beirut, 2010), p. 16.
30. 3Fayez Muhammad Al-Duwairi, National Security, (Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2013), p. 151.
31. Salem Muhammad Abboud and Saad Abdel Sattar, National Security between Unemployment and Development, (Dar Al-Doctor for Science, Baghdad, 2013), p. 121.
32. Atheer Nazim Al-Jasoor, Terrorism and the Foundations of Iraqi National Security, Political and International Journal, College of Political Science, Issue (28-29), (Al-Mustansiriya University, 2015), pp. 327-328.
33. Abdel Moneim Al-Mashat and others, The Repercussions of the Israeli-Lebanese War on the Future of the Middle East, (Shorouk International Library, Cairo, 2008), p. 101.
34. Hanan Sobhi, The Regional Conflict and its Role in Destabilizing Iraqi National Security, Arab Democratic Center, June 24, 2020, last visit on 3/7/2021, https://democraticac.de/?p=67507

35. Ahmed Adnan Kazem, Variations in Supraregional Interactions and the Limits of the Movement of International Actors (An Evaluative Vision into the Future of the Middle East), Tikrit Journal of Political Science, special issue, 2019, p. 99.
36. Ayman Abdel Aoun and Sami Ahmed Saleh, the difference in ethnic identities in Iraq and the impact of the external factor on its differences after 2003, Diyala Magazine, issue 79, 2019, p. 700.
37. Amatizia Baram et al., The Conflict of Identities in Iraq, translated by: Mustafa Noman Ahmed, (Dar Mesopotamia for Printing and Publishing, 1st edition, Baghdad), 2016, p. 28.
38. Sadiq Ali Hassan, Financial Structures of Terrorist Organizations (Iraq as a Model), previously mentioned source, p. 48.
39. Abd al-Muttalib Abd al-Mahdi Musa, The Phenomenon of Political Violence in Iraq after 2003 (A Study of the Causes and Ways of Confrontation), (Dar Ghaida for Publishing and Distribution, Amman, 2016), p. 65.
40. Ibtisam Hatem Alwan and Dina Muhammad Jabr, between the formality of identity and belonging and the stakes of Iraqi national unity, International Political Review, Issue (35-36), (Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2017), p. 229.
41. Rasha Suhail Muhammad Zidan, The Impact of Extremist Actors on the Phenomenon of Political Instability in the Middle East (ISIS as a Model), Journal of Regional Studies, Issue 46, 2020, p. 236.
42. Muhammad al-Iraqi, Iran and the future of armed militias in post-ISIS Iraq, Journal of Iranian Studies, Volume (1), Issue (3), 2017, p. 116.